

# إتاوة الكرسي 40 جنيه في مقاهي وسط البلد تشعل غضبًا جديدًا من فوضى الأسعار وغياب الرقابة



الخميس 4 يونيو 2026 06:00 م

حذر شاب مصري عبر مقطع مصور نشرته شبكة رصد من تعرضه لما وصفه باستغلال داخل أحد مقاهي وسط البلد في القاهرة، بعد مطالبته بدفع 80 جنيهًا مقابل مشروب كانز، ثم 40 جنيهًا إضافية مقابل الجلوس على الكرسي عندما رفض السعر

وآثرت الواقعة غضبًا واسعًا بين متابعين رأوا أنها تكشف جانبًا من فوضى الأسعار في المقاهي والمطاعم، حيث يتحول غياب الإعلان الواضح عن الأسعار إلى باب مفتوح لفرض رسوم مفاجئة على الزبائن، خاصة في المناطق الحيوية والسياحية

## واقعة الكانز والكرسي تفتح ملف الاستغلال

في المقطع المتداول، قال الشاب إن أحد المقاهي طالبه بدفع 80 جنيهًا مقابل كانز، وعندما رفض السعر، أخبره العامل بأن عليه دفع 40 جنيهًا مقابل "أرضية الكرسي"، في تعبير ساخر عن رسوم الجلوس غير المعلنة

شباب يحذر من فرض "إتاوة أرضية الكرسي" في بعض مقاهي وسط البلد [pic.twitter.com/sOhhtq2ujQ](https://pic.twitter.com/sOhhtq2ujQ) — شبكة رصد (@June\_3\_2026) (RassdNewsN)

وتحولت الجملة إلى عنوان للغضب، لأن المشكلة لا ترتبط بسعر مشروب فقط، بل بطريقة فرض مبلغ إضافي بعد جلوس الزبون، من دون قائمة أسعار واضحة أو اتفاق مسبق أو فاتورة معلنة

ويعكس تحذير الشاب عبارة بسيطة لكنها مباشرة: "لا تسمحوا لأحد باستغلالكم"، وهي جملة تلخص شعورًا متزايدًا لدى المستهلكين بأن بعض الأماكن تختبر قدرة الزبون على الاعتراض قبل أن تحدد السعر النهائي

كما تطرح الواقعة سؤالًا عمليًا حول مسؤولية المقاهي عن إعلان أسعار المشروبات والخدمات قبل تقديمها، خصوصًا عندما تكون هناك رسوم جلوس أو خدمة أو حد أدنى للطلب داخل المكان

وفي مناطق مثل وسط البلد، تزداد حساسية هذه الممارسات بسبب كثافة الزوار والطلاب والموظفين والسياح، ما يجعل أي استغلال فردي قابلاً للتحويل إلى انطباع عام عن فوضى السوق وغياب الرقابة

## فوضى الأسعار تضرب حق المستهلك

بحسب قانون حماية المستهلك رقم 181 لسنة 2018، يلتزم المورد بإعلام المستهلك بجميع البيانات الجوهرية عن المنتج، وعلى رأسها الثمن والخصائص الأساسية، وهو ما يجعل إعلان السعر حقًا وليس مجاملة من صاحب المكان

ومن هذا المدخل، تبدو "أرضية الكرسي" إذا لم تكن معلنة مسبقًا نموذجًا لرسوم مفاجئة لا يعرفها المستهلك قبل الجلوس، ما يفتح الباب أمام شكاوى رسمية ضد المنشآت التي تتعامل بهذه الطريقة

ولا تقف الأزمة عند السعر المرتفع، لأن أي منشأة تستطيع تحديد أسعارها وفق مستوى الخدمة والموقع، لكن المشكلة تبدأ عندما يكتشف الزبون السعر بعد الطلب أو بعد الجلوس أو عند الاعتراض □

لذلك يصبح المنيو الواضح والفاتورة المفصلة خط الدفاع الأول عن المستهلك، لأنهما يمنعان التلاعب ويجعلان العلاقة بين الزبون والمقهى علاقة تجارية معلنة لا مساومة لحظية عند الحساب □

كما أن إلزام المحال والمطاعم والكافيهات بالإعلان عن الأسعار ليس إجراءً شكلياً، بل وسيلة رقابية تمنع تحويل الزبون إلى طرف ضعيف أمام عامل أو مدير يفرض ما يريد □

وقد أعلن جهاز حماية المستهلك سابقاً مبادرة “السعر مش سر” بهدف دفع المتاجر إلى إعلان الأسعار بوضوح، بما يربط الواقعة الأخيرة بسباق أوسع من محاولات ضبط الأسواق □

وفي ظل التضخم وضغط المعيشة، تصبح مثل هذه الوقائع أكثر استفزازاً، لأن المواطن لا يواجه ارتفاع الأسعار وحده، بل يواجه أحياناً غياب الشفافية عند الشراء أو الجلوس أو طلب الخدمة □

### الرقابة والشكوى طريقان لوقف الإتاوات الصغيرة

تحتاج واقعة وسط البلد إلى تعامل رقابي جاد، لأن ترك رسوم الجلوس غير المعلنة يخلق سوقاً موازية داخل المقاهي، حيث يدفع الزبون ثمن المشروب ثم يدفع ثمن الكرسي ثم الخدمة □

ويستطيع المتضرر تقديم شكوى إلى جهاز حماية المستهلك عبر الخط الساخن 19588 من أي خط أرضي، أو عبر واتس آب، أو من خلال الموقع الرسمي والتطبيق المخصص للشكاوى □

كما يمكن للمستهلك تقوية موقفه بتصوير قائمة الأسعار، وطلب فاتورة، وتسجيل اسم المكان وعنوانه ووقت الواقعة، لأن الشكوى الدقيقة تساعد الجهات الرقابية على التحرك بدل الاكتفاء بمنشور غاضب □

ولا تعني الشكوى معاداة أصحاب المقاهي، لأن السوق المنضبط يحمي المنشآت الجادة من منافسة أماكن ترفع السعر أو تخفي الرسوم أو تبتز الزبون بعد جلوسه □

في المقابل، يتحمل أصحاب المقاهي مسؤولية مباشرة في وضع قائمة أسعار ظاهرة، وتوضيح أي حد أدنى للطلب، وبيان رسوم الخدمة أو الجلوس قبل أن يطلب الزبون أي شيء □

وتتحمل الأحياء والجهات الرقابية مسؤولية موازية في المرور على المقاهي، خصوصاً في وسط البلد والمناطق الحيوية، لأن ترك المخالفات الصغيرة يحولها بمرور الوقت إلى عرف مفروض على الناس □

وفي النهاية، لا تبدو واقعة “الكرسي بـ40 جنيهاً” مجرد مشادة على مشروب، بل علامة على أزمة أكبر في علاقة المواطن بالسوق، حيث يحتاج الزبون إلى حماية واضحة من رسوم لا يعرفها إلا عند الحساب □

ولهذا يبقى تحذير الشاب مهمًا، لأن مواجهة الاستغلال تبدأ من رفض الدفع غير المعلن، ثم طلب الفاتورة، ثم تقديم الشكوى، حتى لا تتحول “إتاوة الكرسي” إلى قاعدة جديدة في مقاهي القاهرة □